

Distr.: General
17 August 2018
Arabic
Original: English



الدورة الثالثة والسبعون

طلب إدراج بند تكميلي في جدول أعمال الدورة الثالثة والسبعين

منح المنظمة الأوروبية للقانون العام مركز المراقب لدى الجمعية العامة

رسالة مؤرخة ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة في البعثة الدائمة للبرتغال لدى الأمم المتحدة

وفقا للمادة ١٤ من النظام الداخلي للجمعية العامة، يشرفني أن أطلب أن يُدرج في جدول أعمال الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة بند تكميلي بعنوان "منح المنظمة الأوروبية للقانون الدولي مركز المراقب لدى الجمعية العامة".

وعملا بالمادة ٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، أرفقت بهذه الرسالة مذكرة تفسيرية (المرفق الأول) ومشروع قرار (المرفق الثاني).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقيها باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة.

(توقيع) نونو ماتياس
القائم بالأعمال بالنيابة



المرفق الأول

مذكرة تفسيرية

ألف - تستوفي المنظمة الأوروبية للقانون العام المعايير القانونية للحصول على مركز المراقب لدى الجمعية العامة

في مقرها ٤٩/٤٢٦ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، والمعتمد بدون تصويت، قررت الجمعية العامة، بناء على توصية اللجنة السادسة، وبعد الإحاطة علما بالتقرير الشفوي الذي قدمه رئيس الفريق العامل المعني بمسألة وضع معايير لمنح مركز المراقب لدى الجمعية العامة إلى اللجنة السادسة في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، أن منح مركز المراقب لدى الجمعية العامة ينبغي أن يقتصر في المستقبل على الدول والمنظمات الحكومية الدولية التي تغطي أنشطتها مسائل ذات أهمية بالنسبة إلى الجمعية.

وقد أنشئت المنظمة الأوروبية للقانون العام في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ بموجب معاهدة دولية بعنوان "الاتفاق المتعلق بإنشاء المنظمة الأوروبية للقانون العام ونظامها الأساسي"، أودعت لدى الأمم المتحدة في ٢٥ أغسطس ٢٠٠٨. ووفقا للمعاهدة، أنشئت المنظمة بوصفها منظمة حكومية دولية لتوليد المعارف ونشرها في مجال القانون العام بمعناه الواسع وتعزيز القيم الأوروبية والعالمية للقانون والحوكمة من خلال الحوار بين الحضارات. وفي هذا السياق، قامت بالفعل بتطوير وتنظيم وتشجيع ودعم أكثر من ٢٥٠ نشاطاً في مجالات التعليم والبحث والتدريب وبناء المؤسسات وغيرها من الأنشطة، وقدمت المساعدة إلى المؤسسات في أكثر من ٧٠ بلداً. وفي مجال التعليم، أنشأت المنظمة جامعة دولية، هي المدرسة الأوروبية للقانون والحوكمة، توفر مناهج كاملة للتعليم الجامعي والدراسات العليا. ويقع مقر الجامعة في أثينا، ولديها أربعة فروع وتسع مكاتب إقليمية في ١٢ دولة مختلفة في جميع أنحاء العالم.

ومن أجل تحقيق أهدافها، على النحو المنصوص عليه في المادة الثانية (٢) من نظامها الأساسي، تعزز المنظمة التعاون مع المؤسسات والمنظمات والهيئات الأخرى، ولا سيما مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ومؤخراً، كان للمنظمة شرف الحصول على مركز المراقب لدى منظمة العمل الدولية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية والمنظمة الدولية للهجرة بموجب قرار صادر عن هيئة إدارة كل منها. علاوة على ذلك، ومنذ عام ٢٠١٢، أصبحت المنظمة شريكاً في المنتدى العالمي المعني بالقانون والعدالة والتنمية التابع للبنك الدولي بعد أن أقرت الإعلان والبيان المشتركين بشأن الالتزام بدعم المنتدى العالمي المعني بالقانون والعدالة والتنمية. ومنذ عام ٢٠١٦، تعمل المنظمة أيضاً، بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في فيينا، على أساس مذكرة تفاهم تهدف إلى تعزيز الأهداف المشتركة للمؤسستين فيما يتعلق بتنظيم الدورات والمشاريع والبرامج في مجال مكافحة الفساد.

باء - العضوية

في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٨، كانت ١٣ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد وقعت وصدقت على المعاهدة التأسيسية للمنظمة، وأصبحت بالتالي أعضاء كاملي العضوية. وهذه الدول هي، حسب ترتيب التصديق، اليونان وإيطاليا وقبرص وجمهورية مولدوفا وأرمينيا والبوسنة والهرسك وصربيا وألبانيا وجورجيا ورومانيا وهنغاريا والبرتغال وبلغاريا. وثمة أربع دول أعضاء أخرى، هي أذربيجان وإستونيا

وأوكرانيا وفرنسا، تشغل مقاعد في مجلس مديري المنظمة ريثما تتم عملية التصديق، وذلك بفضل قاعدة من قواعد المعاهدة تتعلق بمسائل الانتقال، بينما أعلنت بلدان أخرى بشكل رسمي أو غير رسمي اعترافها بالتصديق على المعاهدة.

جيم - الحوكمة

يضم مجلس المديرين والجمعية، وهما هيئتا الإدارة الرئيسيتان للمنظمة، جميع الدول المذكورة آنفاً. ويشغل ممثلون من المفوضية الأوروبية ومجلس أوروبا أيضاً مقاعد في المجلس. بالإضافة إلى ذلك، وبغية ضمان علاقات تعاون واسعة، تشغل ثلاث هيئات عامة و ٧٠ جامعة ومؤسسة بحثية مقاعد في المجلس وتقوم بدور استشاري. ويوافق المجلس على خطة عمل المنظمة وميزانياتها، ويستعرض أنشطتها ويشرف على أنشطتها التقنية والبحثية والإدارية. وتتولى إدارة المنظمة أيضاً لجنة تنفيذية ومدير، وقد وضعت نظاماً كاملاً للحوكمة، بما يشمل محكمة إدارية، وأمين مظالم، ومجلس مراجعي الحسابات ولجنة أخلاقيات.

دال - مزايا منح المنظمة الأوروبية للقانون العام مركز المراقب

تؤدي مختلف أنشطة المنظمة إلى الدفع قدماً بطريقة عملية بالعديد من أهداف الأمم المتحدة وتساعد على تحقيق غايتها، خاصة في مجال القانون العام، وفيما يتعلق بتحقيق نشر وتقدير أوسع نطاقاً لنظم الحوكمة، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وتمثل مهمة المنظمة في التعاون مع الأمم المتحدة ودعم عملها ومسؤوليتها تحقيقاً لهذا المسعى. علاوة على ذلك، تقيم المنظمة بالفعل علاقات تعاون مستمر مع الوكالات المتخصصة وبرامج الأمم المتحدة، مثل مجموعة البنك الدولي والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة العمل الدولية.

وتغطي أنشطة المنظمة المسائل ذات الأهمية بالنسبة إلى الجمعية العامة. فأعمال هاتين الهيئتين تكمل بعضها البعض، خاصة في مجالات مثل نشر المعرفة العلمية، والتعليم، والتدريب، ونقل المعرفة، وبناء المؤسسات في جميع أنحاء العالم. وتعمل المؤسسات بنشاط على تعزيز الحوار بين مختلف البلدان والحضارات وتقتراح أساليب تعاون ذات منفعة متبادلة بشأن الأهداف التي تفيد المجتمعات ككل. ومن شأن بناء صلة أوثق مع المنظمة أن يزود الأمم المتحدة بموارد إضافية للاضطلاع بعملها في مجالات سيادة القانون وحقوق الإنسان والتنمية.

ومن شأن منح مركز المراقب أن يعزز بشكل كبير قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها. فتصبح المنظمة قادرة على متابعة المداورات في الجمعية العامة عن كثب وإقامة الاتصالات والحصول على المعلومات في منتدى غالباً ما يتعامل بشكل غير مباشر مع الالتزام بسيادة القانون في المعاملات الدولية وتحسين استخدام الموارد القانونية في عملية التنمية. كما أن اكتساب مركز المراقب من شأنه أن يؤدي إلى تفاعل أوثق مع جميع الأجهزة ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء، من أجل تعزيز الأهداف المشتركة بين الأمم المتحدة والمنظمة.

وقد يكون منح المنظمة مركز المراقب لدى الجمعية العامة بمثابة تطور طبيعي ناشئ عن الوضع الحالي. فتكتسب المنظمة فهماً أفضل للأنشطة العالمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في المجالات المرتبطة بتعزيز سيادة القانون والقيم العالمية، بينما تستفيد الأمم المتحدة مما توفره المنظمة بشكل مباشر من مساهمة وخبرة بوصفها مؤسسة بحث وتدريب، ومن مشاركتها الأكثر تنسيقاً في أعمال الأمم المتحدة، سواء على الصعيد المركزي أو من خلال إقامة علاقات مباشرة مع الوكالات المتخصصة.

المرفق الثاني

مشروع قرار

منح المنظمة الأوروبية للقانون العام مركز المراقب لدى الجمعية العامة

إن الجمعية العامة،

رغبة منها في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الأوروبية للقانون العام،

١ - تقرر دعوة المنظمة الأوروبية للقانون العام إلى المشاركة في دورات الجمعية العامة وأعمالها بصفة مراقب؛

٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يتخذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار.